نص ردن

▪ علاء حسن

مقابر الصومال

العاصفة الترابية الاخيرة جعلت الكثير من العراقيين يقارنون اوضاعهم المناخية على وجه التحديد بعباد الله الآخرين من سكان الدول "الفايخة" ، وبعضها مجاورة للعراق، وبشيوع استخدام الكمامات الواقية من الغبار، تداول المتذمرون الحديث عن الحزام الأخضر للعاصمة بغداد، وبعضهم عزا اسباب تكرار العواصف لعوامل سياسية والخلاف القائم بين الاطراف المشاركة في الحكومة ، وآخر اتهم تركيا بتدمير البيئة العراقية برفضها منح العراق حصته المائية طبقا لبنود الاتفاقات الدولية بين الدول المتشاطئة، ولعل اغرب تعليق قيل للتعبير عن المعاناة قول احدهم : " نحن نعيش في مقابر الصومال" وهذا القول اثار اعتراض احدهم ، لما تضمن من تلميح بحسب تفسيره، يستهدف الاستهانة بجهود الحكومة في توفير افضل الخدمات للمواطنين وسعيها لاحاطة بغداد بحزام اخضر، ومحاولة لاثارة ازمة سياسية مع دولة عربية شقيقة حضرت مؤتمر القمة واعلنت موقفها الداعم للعراق ، واشادت بتجربته الديمقراطية.

المعترض على استعارة مقابر الصومال وإسقاطها على الواقع العراقي، تحدث عن فوائد العواصف الترابية ، بقتل الجراثيم وطرد الذباب ، وانخفاض درجات الحرارة ، الأمر الذي سيؤدي الى استقرار التيار الكهربائي ، والتمتع بمشاهدة الفضائيات ومنها الصومالية ان وجدت ، للتعرف على احوال البلد الشقيق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، من عادات وتقاليد ، وحرص اهالي العاصمة مقاديشو على التزام الصمت ، وتمسكهم بالصبر الجميل في مواجهة صعوبات المناخ الصحراوي باستخدام وسائل بدائية للتخلص من العواصف الرملية ، والاستعانة بالبعران في التنقل نهارا عندما يكون مدى الرؤية اقل من خمسين مترا.

ما يلفت النظر في قول المعترض على تشبيه حياة العراقيين بحال مقابر الصومال مع كامل التقدير والاحترام للشعب الشقيق ، الاشارة الى دور الغبار في استقرار التيار الكهربائي ، وهذه النظرية اقرب ما تكون لأساليب النظام السابق ، عندما حشد الجهد الاعلامي الرسمي للتغطية على فشله في توفير الطاقة ، بالتركيز على شح المياه ، والحظر الاقتصادي المفروض على العراق بمنعه من استيراد معدات لكري الانهر ، وقيام اصحاب "النفوس الضعيفة" بسرقة قطع الغيار الاحتياطية المخصصة لمحطات التوليد، وتهريبها الى الخارج ، فضلا عن الضغط الكويتي على الامم المتحدة للوقوف ضد جهود العراق في اعادة البنية التحتية المدمرة نتيجة العدوان الثلاثيني" ، وبعد ان وصلت الرسالة الى الرأي العام المحلي ، حصل الاعلاميون انذاك على "المكرمة " المالية ، تثمينا لجهودهم الوطنية "المشرفة" في الدفاع عن العروبة واحباط المخططات الدولية التآمرية الساعية ، للنيل من التفاف الشعب العراقي حول القائد الرمز ، وبعد عواصف سياسية شهدتها المنطقة ، تم اكتشاف مقابر جماعية تضم رفات ضحايا النظام من النساء والشباب والرجال وحتى الاطفال من العرب والكرد ، في معظم المدن العراقية لخصت بشاعة الجرائم ضد الانسانية ، لم يشهد التاريخ المعاصر مثيلا لها ، في دول المنطقة ، ومنها الصومال الشقيق .

رؤساء عشائر أكدوا أن المحافظة لم تشهد هكذا حالات

الأطباء في بابل قلقون من الفصل العشائري

□ الحلة / إقبال محمد

أعرب عدد من الأطباء في محافظة بابل عن قلقهم من تفاقم ظاهرة الملاحقات العشائرية لهم، فيما أكد مجلس إسناد عشائر المسيب رفضه لتدخل العشائر بهذا الأمر واحترام القانون والقضاء.

إحدى الطبيبات وهي اختصاصية بالأمراض النسائية، قالت: إن إحدى النساء أدخلت المستشفى للولادة إلا أن الفحوصات بينت أنه لابد من توليدها عن طريق عملية جراحية، مضيفة "طلبت من زوجها الموافقة على إجراء العملية لكنه رفض ذلك وأصر على أن تكون الولادة طبيعية".

الطبيبة التي فضلت عدم ذكر اسمها لـ"المدى"، أشارت إلى أنها شرحت للزوج الوضع الصحي لزوجته الذي يتطلب إجراء العملية بأسرع وقت، "وبعد جدال طويل وافق أخيرا على إجراء العملية لكن بعد فوات الأوان إذ توفيت الزوجة أثناء دخولها صالة العلميات"، على حد قولها.

وأضافت "الزوج وذوو المتوفاة اعتبروا وفاتها بسبب خطأ من الطبيبة وطالبوا بالفصل العشائري ولم تنته النزاعات والقضايا منذ ما يقارب العام"، مؤكدة أن سطوة العشائر باتت مصدر قلق كبير للأطباء.

الدكتور أحمد أكد هو الآخر لـ"المدى" أن الفصل العشائري بات يؤثر بشكل سلبي وكبير على الطبيب أثناء أدائه لعمله، مطالبا بضرورة الحد من هذه "الممارسات الخاطئة بحق الأطباء لأنها تؤدي إلى ترددهم عن إجراء العمليات الجراحية خوف العواقب".

مدير قسم التفتيش والشكاوى في دائرة صحة بابل الدكتور فارس عبد عون الطائي قال في حديثه لـ"المدى": إنه لابد من اعتماد الطرق القانونية في تقديم الشكاوى ضد الأطباء وليس التهديد بهدف الحصول على المال عن طريق الفصل العشائري.

وأوضح "هناك مشاكل تحصل أحيانا بين ذوي المريض والأطباء وتكون خارج السيطرة لتصل إلى الاعتداء على الطبيب أو تهديده أو ملاحقته عشائريا، وفي المقابل أيضا هناك مواطنون يتفهمون دور الأطباء وعملهم".

وبين الطائي أن قانون حماية الأطباء وصل إلى المراحل النهائية لإقراره من قبل مجلس النواب، مشيرا إلى أن هناك أيضا مشروع قانون لحماية المريض.

الطائي كشف أن دراسة أجريت بشأن الشكاوى المقدمة من قبل المواطنين ضد الأطباء، بينت أن أسباب وفاة المرضى كانت المرض نفسه أو ارتفاع ضغط أو السكري أو توقف القلب المفاجئ وليست العمليات الجراحية التي أجريت لهم، مؤكدا أن "الأخطاء الطبية كانت بنسبة ضئيلة وهي حصول مضاعفات، وسبب ذلك هو قلة الملاك التخصصي"، على حد قوله. أما عضو الهيئة الإدارية لنقابة الأطباء في بابل محمد فخري هلال، فقد لفت إلى أن "الطبيب يبذل قصارى جهده لينقذ حياة المواطن ومن غير المعقول أن يحاول قتل المريض"، مضيفا "بالرغم من أن التدخلات العشائرية قليلة جدا إلا أن النقابة تؤكد على الالتزام بالقانون وكل من لديه شكوى ضد طبيب عليه التوجه إلى الجهات المختصة الرقابية والقضائية وليس العشائرية".

فيما يرى معاون مدير شؤون عشائر بابل باقر أحمد لفتة أن عشائر بابل "مثقفة وتعطي للقانون والقضاء حقه الطبيعي، ولم تشهد المحافظة تعرض الأطباء لمقاضاة عشائرية أو تهديد سواء في مراكز المدن أو مناطق الأرياف"، بحسب ما يقول.

رئيس مجلس إسناد عشائر المسيب الشيخ علي دخيل المرشدي أكد أنه يجب لا تواجه العشائر الأطباء لكون هذا الأمر متعلقا بالقضاء.

وبين أنه "في حال إهمال أو خطأ من قبل الطبيب تجاه المريض فهناك وزارة الصحة والمفتش العام وقسم الشكاوى في كل دائرة صحة مسؤوليتها البحث في الحالة ومحاسبة المقصر"، مؤكدا أن قضاء المسيب لم يشهد أي جلسة عشائرية طرفها الطبيب.

غير أن شيخ عشيرة العزة البو حامد في بابل الشيخ حسين نور حسون، ذكر حالة لأحد الأطباء وهي أن أحد الأطباء وصف لمريض من عشيرة الشيخ حسون علاجا بضمنه الحقن، موضحا "عندما قام المريض بزرق الحقن حصلت له مضاعفات فسارع به ذووه إلى المستشفى لكنه توفي، فأقام ذوو المريض دعوى ضد الطبيب لكننا تنازلنا عنها وقمنا بحل المشكلة من منطلق أن الطبيب غير ممكن أن يؤذي المريض".

وبيّن الشيخ أديب العبيدي فيما يخص موقف عشائر بابل، أنها لم تسجل أي موقف سلبي بخصوص العمليات التي يجريها الأطباء في عموم مناطق المحافظة وهذا ما تثبته السجلات الرسمية في المحافظة.

أكدت أن المرض لا يشكل خطورة على الإنسان

بيطرة ذي قار تسجل ٨٥٠ إصابة بالحمى الثلاثية العابرة

□ الناصرية / حسين العامل

كشف مدير المستشفى البيطري في ذي قار عن تسجيل ٨٥٠ إصابة بمرض الحمى الثلاثية العابرة بين الأبقار خلال العام الحالي، نافيا الأنباء التي تحدثت عن ظهور مرض غير معروف يصيب الأبقار في مناطق شمال الناصرية.وأوضح الدكتور خليل أمين واجد لـ"المدى" أن ما أثير في الآونة الأخيرة عن ظهور مرض غير معروف يصيب الأبقار شمالي الناصرية لا أساس له من الصحة.

وأضاف أن "المرض الذي سجلت المستوصفات والمستشفيات والفرق البيطرية ٨٥٠ حالة إصابة به خلال هذا العام هو مرض معروف ومشخص عالميا تحت مسمى (الحمى الثلاثية العابرة) وهو مرض فيروسي يختلف تماما عن الحمى القلاعية".

ولفت واجد إلى أن المرض يصيب الأبقار التي لا يتجاوز عمرها الثلاث سنوات، وهو من الأمراض المستوطنة في العراق، مؤكدا في الوقت نفسه أنه ليس من الأمراض المشتركة بين الحيوان والإنسان.

لكن مدير المستشفى البيطري بين أنه ليس هناك لقاح خاص بالمرض في جميع أنحاء العالم وذلك لانعدام الجدوى الاقتصادية في تصنيعه كون المرض الذي تستمر أعراضه ثلاثة أيام ليس بتلك الخطورة ويمكن معالجته بعقار لخافض الحرارة أو استخدام أحواض وكمادات الماء لخفض درجة حرارة الحيوان المصاب، إضافة إلى استخدام المضادات الحياتية.

وكان أحد المسؤولين في ناحية قلعة سكر (١٠٠ كم شمالي الناصرية) قد أعلن مؤخرا عن تفشي مرض غريب بين قطعان الأبقار ونفوق عدد منها في الناحية المذكورة.

وقال رئيس المجلس البلدي في الناحية أركان طراد الصريفي في تصريحات صحفية: إن الناحية شهدت خلال الأيام القليلة الماضية موت أكثر من ١٥ بقرة، في حين تعاني عشرات الأبقار من أعراض الإصابة بالمرض الذي لم يتم التعرف عليه حتى الآن، على حد قوله.

وأوضح أن الناحية اتخذت سلسلة إجراءات للحد من انتشار المرض، من بينها منع دخول وخروج الأبقار إلى الناحية، فضلا عن قيام المستوصف البيطري في الناحية بإرسال عدد من النماذج والعينات إلى المختبرات المتخصصة لمعرفة أسباب المرض وطرق العلاج.

وعن طرق الوقاية والإجراءات التي اتخذها المستشفى البيطري للحيلولة دون انتشار المرض ومعالجة الحيوانات المصابة قال مدير المستشفى البيطري الدكتور خليل أمين واجد: إن جميع الحالات المرضية التي راجعت المستوصفات والمستشفى البيطري صرفت لها العلاجات المطلوبة.

وتابع بالقول: "أما فيما يخص طرق الوقاية من المرض فلا توجد أية طريقة فاعلة يمكن اتباعها لمنع الإصابة بالمرض الذي ينتقل عن طريق الحشرات، سوى مقاومة الحيوان وعدم تعرضه للحشرات الناقلة".

المباشرة بصرف منحة المتقاعدين في تموز المقبل

□ بغداد / المدى

أعلن النائب عبد الحسين عبطان أن وزارة المالية ستباشر بصرف منحة المتقاعدين مطلع شهر تموز المقبل.

وقال عبطان في تصريح أوردته وكالة "الفرات نيوز": إن منحة المتقاعدين التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس النواب ستوزع في الأول من شهر تموز المقبل، بواقع ١٠٠ ألف دينار شهريا وتستمر إلى نهاية العام الحالي.

وبين أن المنحة التي أقرها مجلس النواب والبالغة ٦٠٠ ألف دينار للمتقاعدين الذين يتسلمون رواتب دون ٤٠٠ ألف دينار، ستوزع على مدى ستة أشهر، مشيرا إلى أنه "بما أن المتقاعد يتسلم راتبه كل شهرين من المصارف الحكومية فإن المنحة التي سيستلمها هي ٢٠٠ ألف دينار كل شهرين".وأضاف عبطان "هذه المنحة لا تعني شيئا قياسا بما يعانيه المتقاعدون من قلة الرواتب بالإضافة إلى أعباء الحياة والمشاكل الكبيرة التي تواجههم بسبب الفقر الذي يعانون منه"، مؤكدا "سنستمر بمطالبة الحكومة بزيادة رواتب المتقاعدين بما يحقق الكرامة والعزة والعيش الكريم لهم". وكان مجلس النواب قد صوت في الثالث والعشرين من شهر شباط الماضي بالإجماع على منحة المتقاعدين في الموازنة المالية للعام الحالي والبالغة ٦٠٠ ألف دينار لمدة سنة لمن يكون راتبه أقل من ٤٠٠ ألف دينار شهريا.

فيما اعترضت الحكومة الاتحادية على بعض فقرات الموازنة المالية لعام ٢٠١٢ وقدمت اعتراضا للمحكمة الاتحادية من ضمنها رفض منحة المتقاعدين البالغة ٥٠ ألف دينار شهريا.

مجلس البصرة يخصص 10 ملايين دولار لدعم المولدات الكهربائية بالوقود

□ بغداد / المدى

خصص مجلس محافظة البصرة، ١٠ ملايين دولار لدعم تجهيز المواطنين في عموم المحافظة بالطاقة الكهربائية.

ونقلت وكالة "آكانيوز" للأنباء عن مقرر المجلس وليد الحلفي قوله: إن مجلس محافظة البصرة خصص نحو ١٠ ملايين دولار من الميزانية التشغيلية للبترودولار لغرض دعم المولدات الكهربائية الأهلية بالوقود لتجهيز المواطنين بالكهرباء لمدة ١٢ ساعة تشغيل يوميا.

وأضاف أن "عملية تجهيز الوقود ستشمل جميع المولدات الكهربائية الأهلية في المحافظة"، مبينا أن "الآلية التي اعتمدها مجلس المحافظة في دعم مولدات الكهرباء الأهلية بالوقود تضمنت تحديد سعر الأمبير للمواطنين بسبعة آلاف دينار شهريا".

من جانبه، أشار مسؤول لجنة الطاقة في مجلس البصرة المهندس زياد علي إلى أن "هنالك ١٠٠ ميكاواط ستضاف إلى حصة المحافظة من الكهرباء الوطنية بعد إكمال عملية نصب محطة توليدية في منطقة الهارثة".

وأوضح أن "حصة البصرة الإجمالية من الطاقة الكهربائية خلال الموسم الحالي تبلغ ١٢٥٠ ميكاواط بعد إضافة الطاقة المنتجة من البارجات التركية"، مشيراً إلى أن "محافظة البصرة بحاجة إلى ١٣٥٠ ميكاواط للوصول إلى ٣ ساعات تجهيز للمواطنين من الكهرباء الوطنية مقابل ٣ ساعات إطفاء".

ومنذ سنوات، يعاني قطاع الكهرباء في العراق عموما من نقص في إنتاج الطاقة جراء ما تعرضت له المحطات وشبكات النقل من أضرار كبيرة عند اجتياح البلاد العام ٢٠٠٣، وما أعقبه من أعمال تخريب.

ويحتاج العراق إلى ما لا يقل عن ١٤ ألف ميكاواط لتلبية الطلب المرتفع على الطاقة، في حين أن الإنتاج الحالي لا يتجاوز ٧ آلاف ميكاواط، ويعتمد العراقيون على المولدات الكهربائية لمعالجة النقص المستمر الذي يصل إلى نحو ١٨ ساعة في اليوم.

وكان وكيل وزير الكهرباء عامر الدوري قد ذكر لـ"المدى" في تصريح سابق أن "معدل تجهيز محافظة البصرة بالطاقة الكهربائية يصل إلى ١٢ ساعة يوميا بواقع ثلاث ساعات تجهيز ومثلها قطع"، وهذا ما نفاه سكان المحافظة.

وأضاف الدوري أن "محافظة البصرة تغذى بالطاقة الكهربائية من ثلاثة مصادر هي الشبكة الوطنية، وكذلك عن طريق الخطوط الرابطة مع الشبكة الإيرانية، بالإضافة إلى البوارج التركية لتوليد الطاقة الكهربائية الموجودة في ميناء أم قصر.

واستدرك بأن "الوزارة تحاول قدر الإمكان أن تعمل بنظام القطع المبرمج إلا أن هناك بعض الحوادث نتيجة العواصف أو عطل يصيب المحطات يسبب القطع المفاجئ".

يأتي ذلك ردا على تصريح النائب عن محافظة البصرة عدي عواد، الذي نفى تجهيز المحافظة بـ١٢ ساعة يوميا من الطاقة.

وقال عواد: إن النواب عن محافظة البصرة قرروا جعل برمجة الطاقة الكهربائية في المحافظة ثلاث ساعات تجهيز مقابل ثلاث ساعات قطع سواء وافقت الوزارة أم لم توافق على ذلك، معتبرا ذلك حلا سريعا لأزمة الكهرباء في المحافظة.

وانتقد عواد تصريحات وزارة الكهرباء "التي لا تلتزم بتجهيز المحافظة بحصتها من الطاقة الكهربائية بما يتناسب وارتفاع درجات الحرارة والرطوبة في البصرة"، على حد قوله.

من جانبه، أعلن رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني عن نية المجلس توزيع كميات من الوقود لأصحاب المولدات الأهلية مجانا اعتبارا من الأول من شهر حزيران المقبل شرط أن يزودوا المواطنين بالتيار الكهربائي في أي وقت من أوقات انقطاع التيار الحكومي.

وطالب الحكومة الاتحادية بتحمل تكلفة الوقود الذي سيوزع على أصحاب المولدات، مضيفا أن "هذا القرار سيطرح يوم الأربعاء المقبل على مجلس الوزراء وفي حال رفضت الحكومة الاتحادية سيتحمل مجلس المحافظة التكلفة".

انخفاض أعداد العراقيين المهجرين في سوريا والأردن

□ بغداد / المدى

بعد سنوات من الاستقرار النسبي الذي يعيشه العراق مازال ملف التهجير القسري، الذي شهده العراق قبل نحو خمس سنوات مفتوحا، على الرغم من الخطط والمشاريع الكثيرة التي نفذتها الحكومة والمدعومة من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

اليوم وفي تطور ملموس أعلنت وزارة الهجرة والمهجرين أن عدد النازحين العراقيين إلى سوريا والأردن انخفض مع مطلع شهر أيار الجاري إلى ٩٢ ألف شخص، يقيم ٦٠ ألفا منهم في سوريا، و٣٢ ألفا في الأردن.

ونقلت إذاعة "العراق الحر" عن وكيل الوزارة أصغر الموسوي قوله: إن هذه الأرقام رسمية، إذ أنها تستند إلى إحصاءات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

وأوضح أن هناك عدة عوامل ساهمت في الوصول إلى هذه النتيجة، بعضها يتعلق بالخطط والأوضاع الداخلية، وبعضها الآخر يتعلق بالمجتمع الدولي، مشيرا إلى أن عدد الأسر العائدة إلى مناطق سكناها الأصلية خلال ١١ شهرا الماضية بلغ ١٠٠ ألف أسرة.

يذكر أن عدد العراقيين الذين اضطروا إلى مغادرة بلدهم بسبب أعمال العنف خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بلغ نحو أربعة ملايين، وكان لسوريا والأردن النصيب الأكبر منهم، وقد منحت الحكومة العراقية عدة حوافز للمهجرين من أجل تشجيعهم على العودة، وقد أسهم ذلك في تحقيق جزء مهم من سعي وزارة الهجرة والمهجرين إلى غلق ملف التهجير القسري.

رئيسة لجنة المرحلين والمهجرين في مجلس النواب لقاء وردي، بينت أن لزيادة مبلغ منحة العودة لتصل إلى أربعة ملايين دينار دورا مهما في تسريع وتيرة عودة المهجرين إلى الأماكن التي هجروا منها.

وأشارت وردي إلى وجود تلكؤ في الوقت الراهن بصرف هذه المنحة للعائدين.

عدد من المهاجرين العائدين قالوا: إن الاضطرابات التي شهدتها دول نزح إليها العراقيون وخاصة سوريا ومصر كانت السبب الأهم في تسريع عودة اللاجئين، كما قال عادل هاشم العائد مؤخرا من مصر.

ويرى هاشم أن العراق يبدو الآن أفضل خيارات الاستقرار، لاسيما بعد تراجع فرص الحصول على لجوء في إحدى الدول الأوروبية.

على الرغم من أن ٩٢ ألف نازح عراقي يعد رقما منخفضا مقارنة بما كان عليه عددهم في سوريا والأردن إلا أنه رقم بحاجة إلى خطط حكومية ودولية جديدة لإيجاد مخرج مناسب لأوضاعهم التي تزداد صعوبة مع تصاعد التوتر في المنطقة عموما.